

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف - إخاء - عدل



وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية



الوكالة الوطنية للإحصاء  
والتحليل الديموغرافي والاقتصادي  
ANSADE

## المسح الوطني الفصلي حول الشغل



يناير - 2026

## المسح الوطني الفصلي حول الشغل، آلية لمتابعة ديناميكية سوق العمل

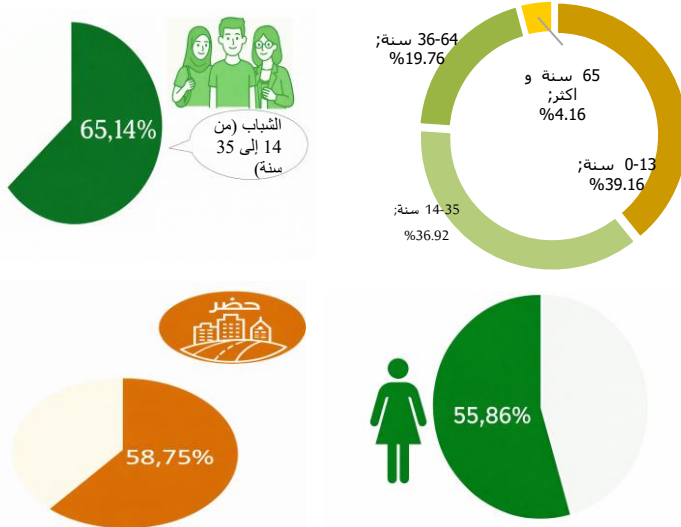
**المنهجية:** يشمل المسح الوطني الفصلي حول الشغل حوالي 10000 أسرة سنويًا، أي ما يعادل 2500 أسرة بالنسبة لكل فصل. ويعتمد اختيار العينة على سحب طبقي بثلاث مراحل، مع معدل تجديد يبلغ 50% من العينة سنويًا. ويتم سحب العينة بطريقة تضمن التمثيل حسب الوسط (حضري/ريفي) وكذلك بالنسبة إلى المناطق<sup>1</sup> السبعة الخاصة بالدراسة والتقسيم الطبقي التي تم تحديدها.

**المفاهيم والتعاريف:** إن المفاهيم التي يعتمدها المسح الوطني الفصلي حول الشغل في إحصاءات العمل تتماشى مع التوصيات الدولية لمكتب الشغل الدولي، ولا سيما توصيات المؤتمر الحادي والعشرين الدولي لخبراء إحصاءات العمل.

**السياق العام:** إن الأولوية التي توليها الدولة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين لإحصاءات سوق العمل، تستلزم توفير مؤشرات ملائمة، موثوقة ومحدثة بانتظام، من شأنها أن تساعد في إعداد ومتابعة وتقييم الاستراتيجيات والبرامج الموجهة نحو تعزيز التشغيل.

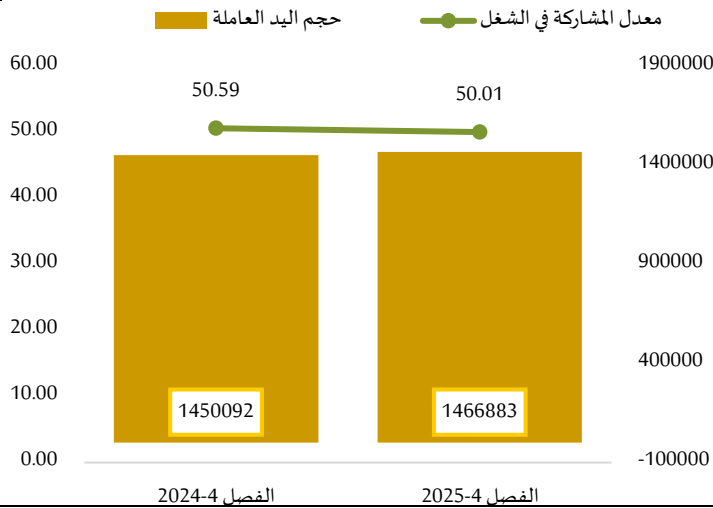
**أدوات جمع البيانات:** يعتمد جمع بيانات المسح الوطني الفصلي حول الشغل على نوعين من الاستمارات: استمارة الأسرة، والتي توفر معلومات عن خصائص الأسر، فيما يتعلق بتكوينها، والخصائص السوسيو ديموغرافية لأفرادها. واستمارة فردية، وتتناول خصائص اليد العاملة، والأشخاص المشتغلين (المهنة، فرع النشاط، عدم استقرار الشغل، العمل بأجر، إلخ)، إضافة إلى جوانب تتعلق بسوء استغلال اليد العاملة، وغيرها.

### السكان في سن العمل: يتركزون في الوسط الحضري، ويتكوّنون في غالبيتهم من النساء والشباب.



يُظهر التوزيع المكاني للسكان في سن العمل هيمنة الوسط الحضري، حيث يقيم به 58,75% من هذه الفئة خلال الفصل الرابع من سنة 2025، وهو ما يعكس نزوح اليد العاملة من المناطق الريفية نحو المناطق الحضرية.

### زيادة في حجم اليد العاملة، رغم أن جزءًا كبيرًا من السكان في سن العمل يظلّ في معظمه غير نشط في سوق الشغل.

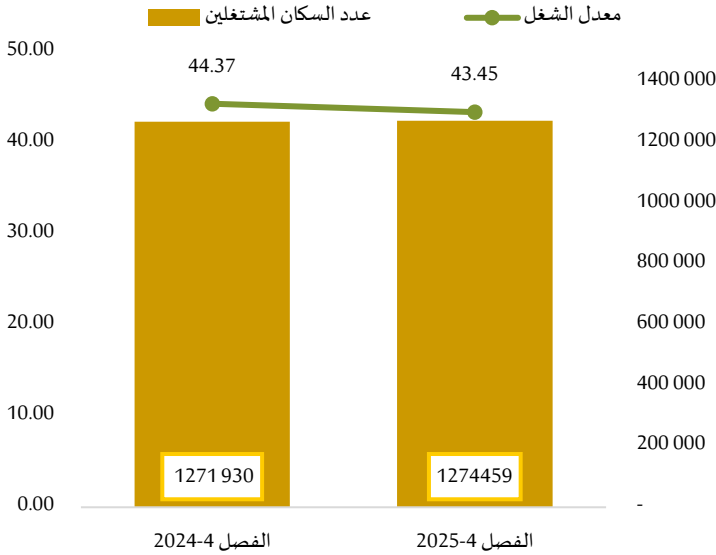


في الفصل الرابع من سنة 2025، بلغ معدل المشاركة في اليد العاملة، الذي يمثّل نسبة السكان في سنّ العمل الذين يشاركون فعليًا في سوق العمل سواء من خلال العمل مقابل أجر أو البحث عن عمل، 50.01% خلال الفصل الرابع من سنة 2025، مقابل 50.59% خلال نفس الفترة من سنة 2024.

تمثّل فئة السكان خارج اليد العاملة، أو غير النشطين في سوق العمل (غير المشتغلين ولا العاطلين عن العمل)، نسبة 49.99% من السكان في سنّ العمل خلال الفصل الرابع من سنة 2025. وتمثّل هذه الفئة نسبة أكبر بين النساء وفي الوسط الريفي.

<sup>1</sup> على المستوى الحضري: نواكشوط، نواذيبو، ازويرات، ومناطق حضرية أخرى. ب. على المستوى الريفي: منطقة النهر، منطقة الواحات، ومناطق ريفية أخرى

## انخفاض طفيف لمعدل الشغل في الفصل الرابع من سنة 2025، خصوصاً في الوسط الحضري.



في الفصل الرابع من سنة 2025، بلغ معدل الشغل (النسبة المئوية من السكان في سن العمل الذين يساهمون مباشرة في النشاط الاقتصادي للبلاد) 43.45%، مقابل 44.37% خلال نفس الفترة من سنة 2024، أي بانخفاض طفيف قدره 0.92 نقطة مئوية.

يُعزى الانخفاض المسجّل في معدل الشغل بين الفصلين الرابعين لسنتي 2024 و2025 أساساً إلى تراجع معدل الشغل في الوسط الحضري (43.15% مقابل 46.60%)، في حين سجّل الوسط الريفي، على العكس من ذلك، تحسناً ملحوظاً (43.87% مقابل 41.31%).

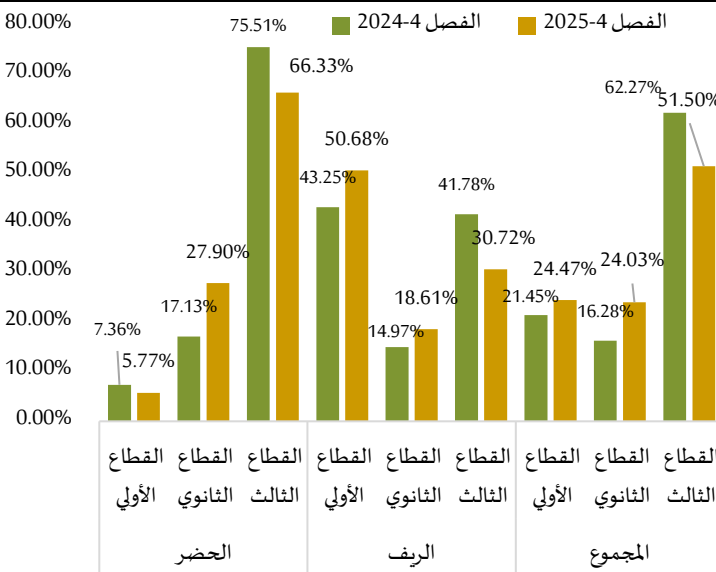


خلال الفصل الرابع من سنة 2025، كانت المشاركة الفعلية في الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات أعلى بشكل طفيف في الوسط الريفي (43.87%) مقارنة بالوسط الحضري (43.15%).

تظل الفوارق حسب الجنس في المساهمة في سوق العمل قائمة. وخلال الفصل الرابع من سنة 2025، بلغت نسبة السكان في سنّ العمل الذين يشاركون مباشرة في النشاط الاقتصادي للبلاد مستوى يفوق بنحو الضعف لدى الرجال (60.20%) مقارنة بالنساء (30.21%).

خلال الفصل الرابع من سنة 2025، بلغ معدل الشغل لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 36 و64 سنة (63.99%)، وهو ما يقارب ضعف معدل الشغل لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و35 سنة (32.46%).

الزيادة في عدد السكان المشتغلين بين الفصلين الرابعين لسنتي 2024 و2025 سُجلت أساساً لدى الذين تتراوح أعمارهم بين 36 و64 سنة.



خلال الفصل الرابع من سنة 2025، يشغل القطاع العمومي (الإدارة العمومية، المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، والمؤسسات المالية وغير المالية الخاضعة للرقابة العمومية) نسبة 8.40% من السكان المشتغلين.

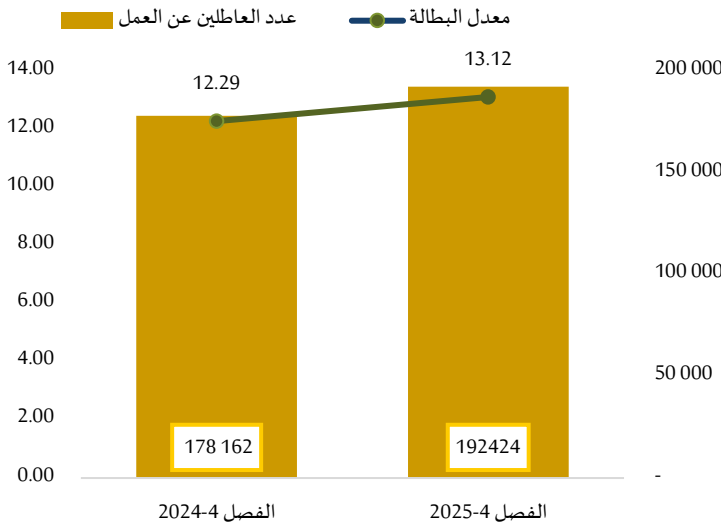
يستوعب القطاع الأولي (الذي يشمل أنشطة الزراعة والتنمية الحيوانية والصيد) ما يقارب شخصاً واحداً من كل أربعة أشخاص من السكان المشتغلين (24.47% خلال الفصل الرابع من سنة 2025).

يشهد القطاع الثانوي زيادة ملحوظة، حيث ارتفعت حصته من 16.28% إلى 24.03% خلال سنة واحدة. ويعزى هذا التطور إلى الديناميكية التي تعرفها الصناعات التحويلية الغذائية وتنامي الصناعات التحويلية. وتنعكس هذه

الديناميكية تعزيز أنشطة التحويل والإنتاج الصناعي، لا سيما في المناطق الحضرية.

يظل القطاع الثالث (التجارة والخدمات) الموقر الرئيسي لفرص العمل خلال الفصل الرابع من سنة 2025، إذ يستحوذ على أكثر من نصف السكان المشتغلين. وتبقى هذه الهيمنة أكثر وضوحًا في الوسط الحضري، حيث تواصل الأنشطة التجارية والخدمية لعب دور محوري في استيعاب اليد العاملة.

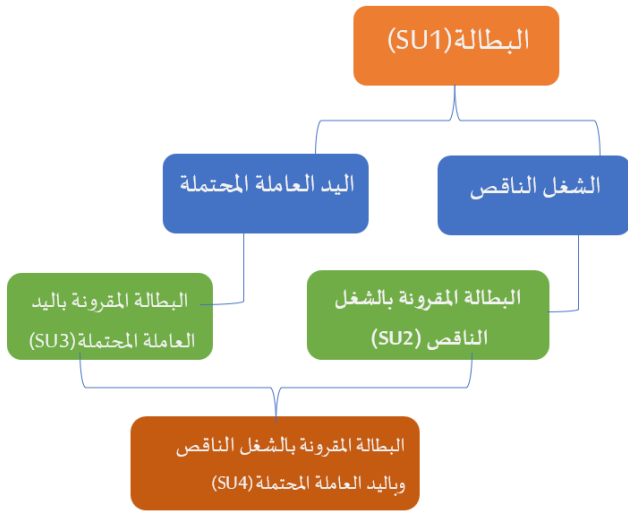
### عدم التوافق بين العرض والطلب، يتجلى من خلال حاجات غير مُلبّاة في سوق العمل.



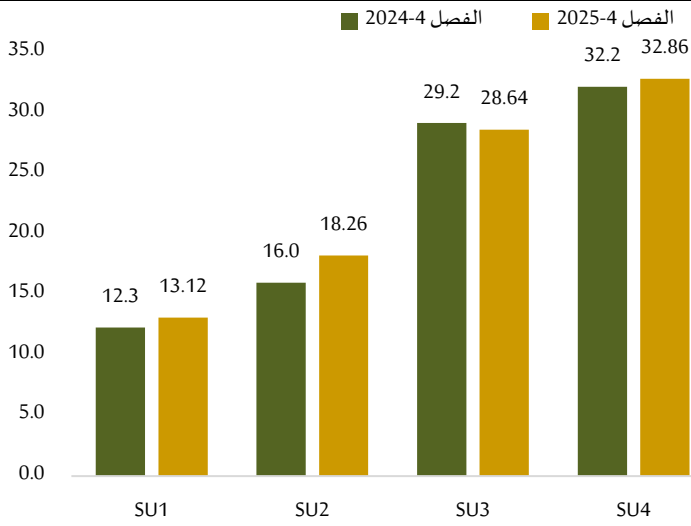
بلغ معدل البطالة، الذي يعكس البحث النشط عن عمل من قبل الأشخاص غير العاملين والمتاحين للعمل، 13.12% خلال الفصل الرابع من سنة 2025، مسجلاً ارتفاعاً قدره 0.83 نقطة مئوية مقارنة بمستواه قبل سنة. ويظل معدل البطالة مرتفعاً بشكل خاص لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و35 سنة ولدى النساء، حيث بلغ 22.17% لدى الشباب و21.29% لدى النساء خلال الفصل الرابع من سنة 2025. تسجل فئة الأشخاص ذوي المستوى التعليمي الثانوي أو أكثر معدلات بطالة أعلى (الثانوي: 25.86%، العالي: 18.07%) مقارنة بالأشخاص الذين تلقوا تعليماً محظرياً/قرانياً (2.54%).

نظراً للغياب شبه التام لهياكل التأطير في مجال البحث عن العمل، وضعف آليات الوساطة بين عرض العمل وطلبه، فإن معدل البطالة لا يُعد المؤشر الأكثر ملاءمة لوصف وضعية سوء استخدام اليد العاملة. ولهذا الغرض، يتم تحليل مؤشرات أخرى تعكس بشكل أفضل الطلب غير المُلبّى في سوق العمل، من بينها:

- معدل البطالة المقرون بالشغل الناقص<sup>2</sup>، الذي يسمح بتوجيه السياسات العمومية بشكل أدق نحو تحسين فرص العمل وظروفه.
- معدل البطالة المقرون باليد العاملة المحتملة، الذي يأخذ في الاعتبار أشخاصاً لا يُصنّفون عاطلين بالمعنى الضيق، لكنهم قد يصبحون كذلك إذا لم تتحقق في الوقت نفسه معايير البحث عن العمل والجاهزية له.
- الاستخدام الناقص لليد العاملة، ويشمل الأشكال الثلاثة لعدم الاستخدام أو الاستخدام غير الفعّال لليد العاملة المتاحة في الاقتصاد، وهي: البطالة، العمل الناقص، والقوى العاملة المحتملة.



<sup>2</sup> يمكن قياس الاستخدام الناقص لليد العاملة وفق ثلاث أبعاد رئيسية: وقت العمل، الدخل، ومستوى التعليم. (وفي حساب هذا المؤشر، يُؤخذ في الاعتبار فقط وقت العمل، والبحث عن عمل آخر خلال الثلاثين يوماً الأخيرة).



يُقدَّر حجم الطلب غير الملبّي في سوق العمل بنسبة 32.86% من اليد العاملة خلال الفصل الرابع من سنة 2025، مقابل 32.20% خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

يظل الطلب غير الملبّي في سوق العمل مرتفعًا بشكل خاص لدى الشباب و النساء الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و 35 سنة ، حيث بلغ على التوالي 43.82% و 47.23% خلال الفصل الرابع من سنة 2025، مقابل 17.68% لدى البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 36 و 64 سنة و 19.65% لدى الرجال.

كما أن مؤشرات سوء استخدام اليد العاملة أو نقص استغلالها ترتفع مع مستوى التعليم، وتبقى أعلى نسبيًا لدى الأشخاص الذين بلغوا المستوى الابتدائي أو الثانوي.

### توزيع السكان في سن العمل في سوق العمل، خلال الفصل الرابع من سنة 2025

